البيان الختامي
للمنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية

عقد المنتدى المدني الموازي للقمة العربية اجتماعه الثاني في مدينة الرباط بالمملكة المغربية في الفترة من ١٧-١٩ فبراير ٢٠٠٦ بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وبالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وبدعم من المفوضية الأوروبية، وبمشاركة ٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في ١٥ دولة عربية، بالإضافة لعدد من الصحفيين والأكاديميين والبرلمانيين، وقد أصدر المنتدى بيانا وتقريرا ختاميين وبيانات منفصلة بخصوص تونس وسوريا والبحرين والسعودية، ورسالة تضامن وتقدير إلى أرملة المدافع التونسي عن حقوق الإنسان أحمد عثماني رئيس المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

وإذ يعرب المنتدى المدني عن أسفه أن غالبية حكومات العالم العربي لم ترتق إلى مستوى الالتزامات التي قطعتها على نفسها في قضية الإصلاح السياسي، والتي عبرت عنها من خلال "إعلان تونس من أجل تعزيز الحوار الديمقراطي"، الصادر عن القمة العربية في تونس في ٢٢- ٢٣ مايو ٢٠٠٤، وغيره من الإعلانات والوثائق الصادرة عن عدد من المؤتمرات التي عقدت برعاية هذه الحكومات. فإنه يدعو إلي البدء الفوري في إزالة كافة القيود التشريعية والإدارية والأمنية المانعة من انطلاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، وإعادة مواءمة التشريعات ذات الصلة وفقا للمعايير الدولية.

وإذ يعرب عن أسفه لأن ما يقارب ربع الدول العربية لا يشهد انتخابات عامة تنافسية أصلا، فضلا عن قلقه العميق إزاء حقيقة أن الانتخابات العامة في الدول التي تعرفها تعاني في أغلبها من انعدام الشفافية والنزاهة، ولا تؤدي إلي تداول السلطة، وذلك علي الرغم من التطورات الإيجابية المتمثلة في الانتخابات الفلسطينية والعراقية واللبنانية. فإنه يدعو الدول العربية التي لا تعرف نظام الانتخاب إلي اتخاذ الإجراءات التشريعية الكفيلة بضمان إجراء انتخابات تنافسية تتيح لشعوبها اختيار ممثليهم بحرية، وفي الوقت نفسه ضمان دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في مراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية.

وإذ يؤكد على أولوية قضية التحول الديمقراطي على جدول أعمال المجتمع المدني، فإنه يحث على قبول النتائج التي تترتب على الانتخابات العامة التنافسية، باعتبارها إحدى آليات التحول، وطالما لم يجر تزوير لإرادة الناخبين.

وإذ يشيد بالتطورات الإيجابية في ديناميكية حركة المجتمع المدني في البلدان العربية، فإنه يدين بقوة قيام عدد من الحكومات العربية، وخاصة تونس وسوريا والبحرين بالتضييق علي مؤسسات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية والإصلاح خلال العام الأخير، والذي بلغ ذروته في قمة المعلومات في تونس، ومنتدى دول الثمانية للمستقبل في البحرين في نوفمبر ٢٠٠٥، وقمة الشراكة الأورومتوسطية في نفس الشهر في برشلونة.

كما يدعو الحكومات العربية إلي إزالة كافة القيود التشريعية والإدارية والأمنية على إنشاء وإدارة المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية، والتخلي عن سياسات التحرش الأمني بالمدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية. وكشف مصير المفقودين والمختفين قسريا في عدد من البلدان العربية، وإطلاق الأحياء منهم، وتسليم رفات المتوفين إلى ذويهم.

وإذ يشيد بالتحسن النسبي الذي شهدته أوضاع النساء في بعض الدول العربية، فإنه في الوقت ذاته يشعر بالاستياء إزاء عدم قيام الحكومات العربية بالتنفيذ الدقيق للالتزامات المترتبة علي تصديقها علي اتفاقية القضاء علي جميع أشكال

التمييز ضد المرأة، واستمرار تحفظها على مواد من الاتفاقية، وعدم اتخاذ الاجرءات الكفيلة بتجريم كافة أشكال العنف الممارس ضد المرأة.

وإذ يشعر بالانزعاج إزاء تردي أوضاع السلطة القضائية في العالم العربي وتحكم السلطة التنفيذية في شأنها كله تعيينا وترقية وتأديبا وعزلا، الأمر الذي يؤدي إلى أزمة ثقة في السلطات القضائية الوطنية وزيادة المطالبات بتشكيل لجان تحقيق قضائية دولية. فإنه يدعو الحكومات العربية إلى ضمان استقلال السلطة القضائية وعدم التدخل في شئون العدالة، ووقف التحرش الإداري الأمني بالقضاة، وخاصة في تونس ومصر.

وإذ يشدد علي ضرورة العمل على القضاء على كل أشكال الإفلات من العقاب، فإنه يؤكد على مبدأ التكامل بين السلطات القضائية الدولية، والسلطات القضائية المحلية، ويشدد علي أهمية المحكمة الجنائية الدولية، ويشجب محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية إعاقة عملها عبر توقيع اتفاقيات ثنائية تعفي الجنود الأمريكيين من المثول أمام المحكمة في حال دعت الأمور إلى ذلك. كما يحث الحكومات على إعمال آليات العدالة الانتقالية عبر الاستفادة من تجربة "هيئة الإنصاف والمصالحة" في المغرب، وتطويرها والبناء عليها، لإنصاف الضحايا وكشف الحقيقة، وتسوية ملفات انتهاكات حقوق الإنسان.

وإذ يعرب عن إدانته للسخرية من الرموز والمعتقدات الدينية باعتبار ذلك تخليا عن الشعور بالمسئولية وهو الشرط الملازم لحرية التعبير، فإنه في الوقت ذاته يعرب عن خشيته أن يؤدي تأجيج الحملة ضد مثل تلك التجاوزات إلي صرف الانتباه عن قضايا الإصلاح السياسي في المنطقة، والنيل من حرية التعبير الهشة في عالم عربي لا تحترم حكوماته حق الجمهور في المعرفة، وتُسن فيه العديد من القوانين التي تعيق وجود وسائل إعلام مستقلة، وتقر عقوبة الحبس في قضايا الرأي، وتسمح بوصاية المؤسسات الدينية على حرية الفكر والإبداع الفني والأدبي.

وإذ يرحب باتفاقية السلام الشامل وصياغة الدستور الانتقالي في السودان، ويعتبرهما بمثابة تقدم مرحلي نحو ترسيخ السلام والديمقراطية، فإنه يشعر بالقلق العميق إزاء عدم التوصل إلى اتفاق بين حكومة السودان وجماعات المعارضة المسلحة على نحو يؤدي إلي وضع حد للنزاع في دارفور، كما يشعر بالقلق إزاء تراخي حكومة السودان في نزع سلاح المليشيات المسلحة المسماة "بالجنجويد" وعدم تعاونها بجدية مع المحكمة الجنائية الدولية.

وإذ يستهجن تذبذب سلوك المجتمع الدولي تجاه قضايا الإصلاح السياسي في المنطقة، فضلا عن ازدواجية المعايير في التعامل مع عدد من القضايا وخاصة فلسطين. فإنه يدعو الي الالتزام باتباع معيار واحد تجاه كل قضايا العالم العربي، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وانتهاكات مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في كل دولة، واتخاذ إزائها مواقف معلنة جماعية وفردية، والتوقف عن دعم الأنظمة السلطوية في العالم العربي للقيام بدور الشرطي الحارس من الهجرة ومن الإرهاب، وبأساليب لا تخدم مصالح الشعوب، بل تغذي في التحليل الأخير الإرهاب.

وإذ يؤكد علي أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان في صورته الراهنة ما زال متناقضا مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان وحقيقة أنه أدنى من كافة المواثيق الإقليمية والدولية المماثلة، فإنه يشعر بالدهشة من حقيقة أن دولة عربية واحدة هي فقط التي صدقت عليه، حين امتنعت أكثر من نصف الدول العربية حتى عن التوقيع عليه. ويدعو إلي إعادة النظر في الكثير من بنود الميثاق خاصة تلك التي تضع التشريعات المحلية في مرتبة أعلى منه في عدة أمور حيوية وعدم تضييق نطاق تطبيق عقوبة الإعدام تمهيدا لإلغائها وتجاهله الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فضلاً عن تلاعبه بحقوق المرأة، بما في ذلك حقها في منحها الجنسية لأبنائها عند تزوجها بأجنبي وتجاهله التام لدور المنظمات غير الحكومية.

وإذ يشعر بالتقدير لمشاركة ممثل عن الأمين العام لجامعة الدول العربية للمرة الثانية في مداولاته، فإنه يدعو الجامعة العربية لأن تفتح أبوابها المغلقة أمام منظمات المجتمع المدني، وألا تقصرها على المنظمات التي توافق حكوماتها على تمتعها بوضع المراقب في الجامعة. وأن تسمح بحضور وسماع وجهات نظر ممثلين عن المنتدى المدني في اجتماعها المقرر في أبريل القادم بخصوص علاقة الجامعة بمنظمات المجتمع المدني، وفي اجتماعات القمة العربية، كما يقرر المنتدى تفويض مركز القاهرة لتشكيل سكرتارية دائمة لهذا الغرض.

التقرير الختامي

للمنتدى الثاني الموازي للقمة العربية

الرباط في 17- 19 **فبراير** 2006

عقد المنتدى الموازي للقمة العربية اجتماعه الثاني في مدينة الرباط بالمملكة المغربية في الفترة من 17- 19 فبراير 2006 بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وبالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وبالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وبدعم من المفوضية الأوروبية، وبمشاركة نحو 100 مشارك ومشاركة من نحو 50 من منظمات المجتمع المدني في 15 دولة هي: مصر والمغرب والسودان وتونس والجزائر وموريتانيا وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق واليمن والسعودية والإمارات والبحرين والأردن، بالإضافة لعدد من الكتاب والأكاديميين والبرلمانيين، كما شارك أيضا ممثلون عن 7 منظمات دولية.

وقد أعرب المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية (التي ستنعقد في الخرطوم في 28 مارس 2006) عن أسفه لأن أغلبية حكومات العالم العربي لم ترتق إلى مستوى الوعود التي قطعتها على نفسها في قضية الإصلاح السياسي، والتي عبرت عنها من خلال "إعلان تونس من أجل تعزيز الحوار الديمقراطي: وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح"، الذي صدر عن القمة العربية في تونس في 22- 23 مايو 2004، والإعلانات والوثائق التي صدرت عن مؤتمرات عقدت برعاية هذه الحكومات خلال العامين الماضيين، وخاصة "إعلان صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية" اليمن في 11- 12 يناير 2004، و"وثيقة الإسكندرية عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي" مصر في 12- 14 مارس 2004. كما يلاحظ المنتدى المدني أنه حتى الميثاق العربي لحقوق الإنسان "المحدث" الصادر عن قمة تونس -والذي هو أدنى بكثير من المعايير الدولية- لم تصدق عليه بعد عامين من إصداره سوى دولة واحدة!!!

إن العقبة الرئيسية التي تحول دون الإصلاح في العالم العربي، هو افتقار أغلب الحكومات العربية للإرادة السياسية اللازمة للشروع بذلك الإصلاح، بل يلاحظ المنتدى المدني أن هذه الحكومات قد انتقلت خلال العام الأخير إلى الهجوم المضاد على فعاليات المجتمع المدني ودعاة الديمقراطية في عدد من البلدان، وخاصة تونس وسوريا والبحرين، فضلا عن السعي بقيادة مصر لتعزيز هذا الهجوم بمظلة دولية، على النحو الذي شهده منتدى دول الثمانية للمستقبل في البحرين نوفمبر 2005، وقمة الشراكة الأورومتوسطية في نفس الشهر في برشلونة.

لقد بادرت بعض الحكومات بعدد من الإجراءات والتعديلات التشريعية والدستورية، التي جرى تقديمها للرأي العام الوطني والدولي، باعتبارها دليلا على وجود إرادة حقيقية للإصلاح، ولكن للأسف فإن هذه

الإجراءات جاءت إما جزئية للغاية ومحدودة التأثير، أو تستهدف التجميل لا التغيير، وفي أحيان أخرى شكلت تراجعا وإضافة لمزيد من القيود.

كما لاحظ المنتدى بأسى تجذر المرض المزمن الذي تعاني منه الانتخابات العامة في أغلبية الدول العربية –التي تجري بها انتخابات– والذي يصمها بانعدام التنافسية والشفافية والنزاهة، وانصراف أغلبية الناخبين عن المشاركة فيها، وعدم الاعتداد بنتائجها، كمؤشر على اتجاه الإرادة السياسية الحرة للشعوب، خاصة وأنها تجري في غياب الحد الأدنى من حريات التعبير والتجمع والاجتماع. وقد لوحظ أن الانتخابات التي جرت في لبنان وفلسطين والعراق كانت الأفضل،من حيث عدم تدخل الدولة في الإرادة السياسية للناخبين، ولكنها لم تخل من سلبيات أخرى محدودة.

إن هذا الاتجاه العام لا يقلل من شأن عدد من الخطوات الإصلاحية التي شهدتها عدد من البلدان، وخاصة المغرب، الذي عرف تجربة هى الأولى من نوعها في العالم العربي في الدراسة العلنية لماضي الانتهاكات الجسيمة، وطرح مشروع للمصالحة بناء على ذلك، فضلاً عن إصدار مدونة جديدة للأحوال الشخصية.

ويؤكد المنتدى أن استمرار ضعف فعالية النظم القضائية في العالم العربي، نتيجة الاعتداء التشريعي والإداري والأمني المنهجي على استقلال القضاء، يخلف فراغا بدأ يملأه تدريجيا النظام القضائي الدولي، على النحو الذي يشهده لبنان ودارفور مؤخرا، وتؤكده نداءات فعاليات الرأي العام في عدد من الدول العربية للاستعانة بالقضاء الدولي لتحقيق العدل والإنصاف المفتقد في عدد كبير من الدول العربية.

ويشعر المنتدى بالقلق من أوضاع الإعلام في العالم العربي، والذي لا زال محكوما بالعديد من القوانين التي تكبل أنشطته وتمنع ظهور العديد من الأصوات المستقلة فيه، فضلا عن إعاقة تداول المعلومات بحرية، وتجريم انتقاد كبار المسئولين، واستمرار حبس الصحفيين في عدد من البلدان العربية. وقد أعرب المنتدى المدني عن إدانته للسخرية من الرموز والمعتقدات الدينية، على النحو الذي قامت به إحدى الصحف الدانماركية، باعتبار ذلك تخليا عن الشعور بالمسئولية –وهو شرط ملازم لحرية التعبير– ولكن المنتدى أعرب في الوقت نفسه عن مخاوفه من توظيف التهاب المشاعر الدينية لصرف الانتباه عن قضايا الإصلاح السياسي، خاصة وأن أغلبية الدول العربية تعاني أصلا من الافتقار للحد الأدنى من الاحترام للعقائد الدينية، بما في ذلك في إطار الإسلام ذاته، دون أن يجد ذلك ردا مناسبا من المجتمعات أو الحكومات.

وقد لاحظ المنتدى المدني أنه رغم الجهود الهائلة للفعاليات المدنية والسياسية في العالم العربي، وميلاد ديناميكية سياسية جديدة في عدد من البلدان، وخاصة تونس ومصر وسوريا ولبنان، إلا أن التقدم ما زال محدودا، بل إن بعض المكاسب المحدودة التي تحققت في بعض البلدان ما زالت في خطر، نظرا للخلل الهائل في علاقات القوى المحلية، وغياب إرادة الإصلاح ذاتها لدى النظم الحاكمة، والتي تستبدلها بخطاب ناعم يفيض بمفردات الإصلاح، لتخفيف الضغوط الداخلية والخارجية عليها.

كما لاحظ المنتدى أن الائتلافات المدنية/السياسية التي تجمع بين الأحزاب والرموز السياسية وفعاليات المجتمع المدني (مثل 14 مارس/ آذار في لبنان، و18 أكتوبر في تونس، وإعلان دمشق في سوريا، واللجان الشعبية والمؤتمر الدستوري في البحرين، ومشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني في اليمن) قد لعبت دورا حيويا. وعلى الرغم من أن الجزائر ومصر قد عرفت مبكرا هذا النوع من الائتلافات (جماعة ميثاق روما في الجزائر، ولجنة الدفاع عن الديمقراطية في مصر)، إلا أن الأولى اندثرت تقريبا، بينما تراجع حضور الثانية لصالح جبهة أخرى اقتصرت على الأحزاب والجماعات السياسية، ثم توارت بعد اجتماعها التأسيسي وبدء الانتخابات البرلمانية. ولكن مصر شهدت أيضا على التوازي ظهور عدد من الجماعات السياسية الكفاحية الجديدة، وصعود دور القضاة في الإصلاح السياسي بشكل غير مسبوق في مصر والعالم العربي، وبروز نمط جديد من الصحافة المستقلة، رفع سقف خطاب النقد السياسي إلى آفاق غير مسبوقة، لم تعرفها مصر منذ أكثر من نصف قرن.

كما تابع المنتدى باهتمام المرحلة الانتقالية في موريتانيا ويطالب السلطات الجديدة بالوفاء بالتزاماتها للتحول نحو الديمقراطية وحكم القانون، وخاصة بإجراء انتخابات حره ونزيهة.

ولاحظ المنتدى المدني أن سلوك المجتمع الدولي تجاه قضايا الإصلاح السياسي، قد اتسم بالتناقض الحاد فيما بين ما هو معلن وما هو مطبق على الأرض، ويتمثل ذلك بشكل خاص في تفشي أساليب التعذيب وإساءة المعاملة في سجون جوانتنامو والعراق، وظاهرة السجون السرية في أوروبا، والتعذيب بالوكالة في بعض الدول العربية لحساب المخابرات الأمريكية، وعقد الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات ثنائية معلنة سرية مع عدد من دول المنطقة، لحماية جنودها من ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن ازدواجية المعايير في التعامل مع عدد من قضايا المنطقة، وخاصة فلسطين، والتواطؤ مع النظام التونسي في قمعه المنهجي للحريات العامة وحقوق الإنسان، والتخبط في تقييم التطورات في مصر، والتسليم بمطالب الحكومات العربية في قمة الشراكة الأورومتوسطية في برشلونة، فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بالمجتمع المدني، وحصرها بالمنظمات التي تعترف بها هذه الحكومات فقط، والسماح للحكومات العربية بالتدخل في الأعمال التحضيرية للمجتمع المدني، لاجتماع منتدى دول الثمانية من أجل المستقبل في البحرين في نوفمبر الماضي.

التوصيات

1) توصيات إلى القمة العربية بالخرطوم

إن الاختبار الحقيقي لصدق نوايا الحكومات العربية تجاه قضية الإصلاح السياسي، هو أن تعلن هذه الحكومات من الخرطوم التزامها بالقيام بالمراجعة الفورية للقوانين الحاكمة لتأسيس ونشاط الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. فلا يمكن الجمع بين الخطاب الناعم عن الإصلاح الذي لا يكلف شيئا، وبين الإصرار على إبقاء قوى الإصلاح من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وعمالية ومنظمات غير حكومية

ووسائل إعلام مرئية ومسموعة ومقروءة، محبوسة خلف قضبان غليظة تشريعية وإدارية وأمنية، وأحيانا احتجاز قيادات الإصلاح ذاتها في السجون دون محاكمة أو بمحاكمات جائرة.

أولا: التأكيد على توصيات المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية "وثيقة الاستقلال الثاني"، واعتبار التوصيات المفصلة والشاملة المتضمنة فيها مكملة لهذه التوصيات.

ثانيا : إعادة التأكيد على الأولويات التي توافقت عليها المنتديات المدنية السابقة، وهي :

1. إزالة كافة القيود التشريعية والإدارية والأمنية على إنشاء وإدارة المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام والاتصال، وحريات تدفق المعلومات والرأي والتعبير والمعتقد والتجمع والاجتماع بأي وسيلة من الوسائل، وإعادة مواءمة التشريعات ذات الصلة وفقا للمعايير الدولية.
2. وقف العمل بقوانين الطوارئ أينما تكون سارية وإلغاء كافة المحاكم الاستثنائية،وضمان استقلال القضاء، ووقف إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية أياً كانت طبيعة الاتهامات الموجهة إليهم، وضمان تطبيق مبدأ سيادة القانون.
3. الإفراج الفوري عن دعاة الإصلاح والمدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي.
4. ضمان حقوق النساء وإنهاء كل صور اللامساواة والتمييز ضد المرأة في الدول العربية. ورفع تحفظات الدول العربية على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والانضمام للبروتوكول الاختياري للاتفاقية.

ثالثا: دعوة القمة العربية لتقييم ما تم إنجازه على طريق الإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان منذ قمة تونس، وتقديم كشف حساب لشعوبها تفسر من خلاله الفشل الذريع في تحويل إعلان تونس "من أجل تعزيز الحوار الديمقراطي: وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح"، إلى حقيقة معاشة، بل والتراجع الذي حدث في عدد من البلدان في مجال احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وخاصة في الدولة التي استضافت القمة وصدر الإعلان باسمها.

رابعا: الميثاق العربي لحقوق الإنسان :

1. يحث المنتدى المدني الجامعة العربية على مراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتعديله في ضوء المذكرة المشتركة المقدمة من 36 منظمة لحقوق الإنسان في العالم العربي، إلى الجامعة العربية والمفوضية السامية بالأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ 21 ديسمبر 2003. ومشروع الميثاق الذي أعده خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتسلمته الجامعة العربية في 14 يناير 2004، ومذكرة المفوضية إلى الجامعة العربية بتاريخ 30 يناير 2004 بتحفظاتها على الميثاق. والتعليقات المقدمة في ديسمبر 2003 ومارس 2004 من منظمة العفو

الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية بخصوص الميثاق.

إن الميثاق في صورته الراهنة ما زال متناقضا مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وهو أيضا أدنى من كافة المواثيق الإقليمية المماثلة، رغم أنها ولدت قبله بفترة تتراوح بين نصف إلى ربع قرن، ومع ذلك فإنه جاء متخلفا عنها.

2-إن الحكومات الحريصة على الحد الأدنى من احترام حقوق الإنسان، والتي ستتوجه مع ذلك نحو التصديق على الميثاق، ستجد أن عليها لحل هذا التناقض، أن تستخدم المادة 53 من الميثاق، والتحفظ على عدد كبير من مواده، وخاصة تلك التي تهدر قيمة الميثاق ذاته، وذلك بوضع التشريعات المحلية في مرتبة أعلى منه في عدة أمور حيوية، وعدم تضييق نطاق تطبيق عقوبة الإعدام تمهيداً لإلغائها، وتجاهله الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتلاعبه بحقوق المرأة، بما في ذلك حقها في منحها الجنسية لأبنائها عند تزوجها بأجنبي. كما يفتقر الميثاق إلى آلية فعالة لمراقبة التزام الدول بالحقوق المتضمنة فيه، ويتجاهل تماما دور منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية.

خامسا: أن تفتح الجامعة العربية أبوابها المغلقة أمام منظمات المجتمع المدني، وألا تقصرها على المنظمات التي توافق حكومات دولها على تمتعها بوضع المراقب في الجامعة، وأن تسمح بحضور وسماع وجهات نظر ممثلين عن المنتدى المدني في اجتماعها المقرر في أبريل القادم بخصوص علاقة الجامعة بمنظمات المجتمع المدني.

سادسا: دعوة الحكومات العربية للاستفادة من التجربة المغربية لهيئة الإنصاف والمصالحة، وتطويرها لإنصاف ضحايا الجرائم الجسيمة لحقوق الإنسان في العالم العربي، ومحاسبة المسئولين عنها.

سابعاً: إجلاء حقيقة المفقودين والمختفين قسرياً في عدد من البلدان العربية، وعلى وجه أخص في الجزائر وسوريا، وبذل المساعي الممكنة لإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية.

ثامناً: يطالب المنتدى حكومة اليمن وجماعة الحوثي بوضع حد للنزاع المسلح في محافظة صعده وتوفير الحماية للمدنيين، ووقف الانتهاكات المتواصلة للقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان. وتمكين المنظمات الإنسانية من القيام بمهامها وتوفير الحماية اللازمة لها.

تاسعاً: حث الحكومات العربية على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضعها موضع النفاذ العملي من جانب الحكومات التي صدقت عليها.

عاشراً: السماح لوفد يمثل المجتمع المدني بحضور أعمال القمة العربية بصفة مراقب، وعرض توصيات المنتدى المدني الموازي عليها.

حادي عشر: توصيات خاصة بدارفور/ السودان

يرحب المنتدى المدني باتفاقية السلام الشامل وصياغة الدستور الانتقالي، ويعتبرها بمثابة تقدم مهم نحو ترسيخ السلام والديمقراطية في السودان، ويطالب المنتدى الحكومة السودانية بتنفيذ كل بنود هذه الاتفاقية بشكل كامل ونزيه ودون تجزئة. وإشراك كافة أطراف الطيف السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، وخاصة في المفوضيات المنصوص عليها في اتفاقية السلام. ويدعو المنتدى أطراف النزاع في شرق السودان بذل كل ما في وسعهم لتجنب المواجهة المسلحة، ويحث هذه الأطراف والوسطاء على البدء فوراً في المفاوضات السياسية لحل النزاع. ويذكّر المنتدى بأن إعلان "الاستقلال الثاني" و"إعلان الرباط" الصادرين عن منتديات مدنية سابقة، قد حثّا الحكومة السودانية على توسيع دائرة المشاركة في العملية التفاوضية، وضرورة إدراج كل قضايا الصراع فيها من أجل التوصل لحل سلمي شامل ، كما حثّا الجامعة العربية وحكومات الدول العربية على ضرورة الإسهام في الجهود المبذولة للتوصل لإنهاء الحرب في دارفور. ويعرب المنتدى عن أسفه لاستمرار الكارثة الإنسانية في هذا الإقليم ومواصلة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وبناء على ذلك يدعو المنتدى :

1 – حكومة السودان وجماعات المعارضة المسلحة لوضع حد للنزاع في دارفور، من خلال التوصل لاتفاق يراعي احتياجات ومصالح كل أهل دارفور، والالتزام الفوري باتفاق وقف إطلاق النار، ووقف الانتهاكات المتواصلة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتوفير الحماية اللازمة لأفراد المنظمات الإنسانية الإقليمية والدولية العاملة في الإقليم وتسهيل مهامهم.

2– حكومة السودان لنزع سلاح المليشيات المسلحة المسماة "بالجنجويد"، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، من خلال تسهيل مهام المدعي العام المكلف بالتحقيق في الفظائع المرتكبة في إقليم دارفور، وتقديم المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية للعدالة الدولية.

3– حكومات الدول العربية والجامعة العربية ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي إلى تعبئة الموارد السياسية والبشرية والمادية العربية من أجل المساهمة في حل جذري للنزاع في دارفور، والمشاركة في الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الصراع في هذه المنطقة، وتقديم العون الإنساني للمتضررين، ورفع وعي شعوب المنطقة بالأبعاد المختلفة لأزمة دارفور.

4– المجتمع الدولي إلى دعم بعثة الاتحاد الافريقي لمواصلة عملها في الإقليم،و كفالة حماية المدنيين، والوفاء بالتزاماتها في مجال الإغاثة الإنسانية، في إطار خطة عمل الأمم المتحدة بشأن دارفور، وتدعيم دور المحكمة الجنائية الدولية.

5- المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات صارمة لحظر دخول السلاح إلى إقليم دارفور،من خلال تفعيل توصيات لجنة خبراء الأمم المتحدة، المكلفة بذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1591، الواردة في تقريرها الصادر في 30 يناير 2006.

ثاني عشر: المسألة الفلسطينية

1 - التحرك الفوري من أجل استكمال الانسحاب الإسرائيلي حتى حدود يونيو1967، وإنهاء الخنق الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة، وتمكين السلطة الفلسطينية من السيطرة الكاملة على المعابر والمنافذ البرية والبحرية والجوية، وإعمال الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، وعدم التدخل في إرادة الشعب الفلسطيني المعبر عنها في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري.

2 - ولحين ذلك، العمل على توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في إطار اتفاقة جنيف الرابعة، ووقف عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، واستهداف وقتل وترويع المدنيين في كلا الجانبين.

3 - توفير الحماية اللازمة للاجئين الفلسطينيين وفق ما نصت عليه المادة (1- د) من الإتفاقية الدولية للاجئين، خاصة وأنه التجمع الوحيد للاجئين في العالم الذي لا يستظل بآليات الحماية الدولية وإشراف مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين.

4 - لحين إعمال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، فإنهم يجب أن يتمتعوا في الدول العربية المضيفة بحقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما يجب على الحكومات العربية تنفيذ كافة الاتفاقيات والقرارات والتوصيات ذات الصلة التي صدرت عن جامعة الدول العربية.

ثالث عشر: المسألة العراقية

أعرب المنتدى عن تضامنه مع الشعب العراقي بكل مكوناته وأطيافه السياسية والفكرية والدينية والعرقية لإنجاز التحول الديمقراطي وبناء دولة القانون والمؤسسات والمواطنة، ويدين بشدة كافة الأعمال الإرهابية التي تصيب المدنيين والأبرياء.

ويدعو:

1- الحكومة المنتخبة والقوات المتعددة الجنسيات بإجراء تحقيق فوري في الادعاءات الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان في العراق التي ثبتتها التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ويدين بشدة كل تلك الخروقات، ويطالب بمعاقبة مرتكبي تلك الجرائم.
2- كل الأطراف إلى دعم مساعي جامعة الدول العربية بكل الوسائل لتحقيق التوافق الوطني في العراق، ويدعو المنظمات العربية والدولية للعمل على مساعدة الشعب العراقي بكل الطرق والوسائل المتاحة.
3- السلطة العراقية بالعمل الجدي والسعي الحثيث لحماية الأقليات، وضمان كافة حقوقها، ونزع سلاح الميليشيات والجيوش الخاصة، ووضع السياسات اللازمة لتجنيب البلاد مخاطر الحرب الأهلية.

4- السلطة العراقية والدول والمنظمات الإنسانية لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي، بالسعي الحثيث لإعادة الإعمار وتحريك الاقتصاد العراقي وخلق فرص العمل للعاطلين وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
5- الدول المجاورة للعراق والمجتمع الدولي إلى دعم خيارات الشعب العراقي، وشكل ونوعية النظام الذي يسعى إليه.

2- توصيات بخصوص تعزيز دور المجتمع المدني والسياسي:

أولاً : التأكيد على أولوية قضية التحول الديمقراطي على جدول الأعمال، وقبول النتائج التي تترتب على الانتخابات العامة ، باعتبارها إحدى آليات عملية التحول الديمقراطي ؛ طالما لم يجر تزوير إرادة الناخبين.

ثانيًا : العمل على استخلاص وتعميم دروس الديناميكية السياسية الجديدة التي برزت في عدة بلدان عربية – وخاصة مصر وسوريا وتونس ولبنان- بمبادرة قوى سياسية ومدنية متنوعة، لاستخلاص الدروس وتعميم الخبرات المتصلة بتطوير الكفاح من أجل التحول الديمقراطي في هذه البلدان، وفي الدول العربية الأخرى.

ثالثًا: تعزيز أواصر وهياكل التشبيك والتنسيق في إطار كل من المجتمع المدني والسياسي وبينهما، وعلى الصعيد الوطني والإقليمي، وابتكار أكثر الهياكل قدرة على الوفاء بالأهداف ومرونة التطور.

رابعًا: الجمع بين الحوارات العاجلة ذات الصلة بالقضايا الملحة، بين أطراف المجتمع المدني والسياسي، والحوارات بعيدة المدى ذات الطابع الاستراتيجي، التي تستهدف خلق توافق عريض حول نمط النظام السياسي الديمقراطي المستقبلي الذي ينبغي العمل على تأسيسه.

خامسًا: إيلاء عناية خاصة لدمج الشباب في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وفي هياكلها القيادية، وتوجيه برامج توعية خاصة للشباب في مختلف الفئات.

سادسًا: توسيع نطاق التحالفات المدنية ومدها إلى أوساط الفنانين والأدباء، وإيلاء عناية خاصة لتعزيز علاقات التنسيق والتضامن مع الروابط الممثلة لها. وحث الفنانين والأدباء على اتخاذ مواقف علنية من قضايا التطور الديمقراطي وجرائم حقوق الإنسان، ونبذ توظيفهم على الصعيد المحلي والإقليمي لتحسين صورة الوجه القبيح لبعض الحكومات على حساب ضحاياها.

سابعًا: تعزيز أواصر التضامن بين مؤسسات المجتمع المدني والسياسي على الصعيد الإقليمي، ونبذ الممارسات مزدوجة المعايير لبعض الأشخاص والأطراف التي تكافح في بلدانها من أجل الديمقراطية، وتبرر جرائم حقوق الإنسان وقمع المكافحين من أجلها في دول أخرى.

3- توصيات إلى المجتمع الدولي: (الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول الثمانية)

1- الالتزام باتباع معيار واحد تجاه كل قضايا العالم العربي، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وانتهاكات مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في كل دولة، واتخاذ مواقف معلنة جماعية وفردية إزائها، بما في ذلك المساهمة في مراقبة الانتخابات العامة ومحاكمات الرأي، والضغط من أجل رفع القيود على حركة منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية، وربط مستوى علاقات التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري بمعدل السير في طريق الإصلاح، ومدى وفاء كل حكومة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، والامتناع عن تقديم الدعم الأمني لقمع حقوق الإنسان.

2- التوقف عن دعم الأنظمة السلطوية في العالم العربي للقيام بدور الشرطي الحارس من الهجرة ومن الإرهاب، وبأساليب لا تخدم مصالح الشعوب، بل تغذي الإرهاب.

3- مأسسة العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، وإنشاء قنوات دائمة للحوار بخصوص الاجتماعات ذات الصلة التي تجري في الأطر الدولية والإقليمية، والحرص على استطلاع رأي منظمات المجتمع المدني في القضايا ذات الصلة، خلال مراحل التفاوض على اتفاقيات ثنائية أو إقليمية، مثل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، وخطط العمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية، واتفاقيات المناطق الحرة المشتركة وغيرها، والسماح بتقديم مذكرات، والحصول على المعلومات الضرورية، وتسهيل مهمة المجتمع المدني في مراقبة آليات التنفيذ.

4- ضرورة تضمين أي اتفاقيات ثنائية تتناول قضايا الإصلاح السياسي في الدول العربية، خطط مجدولة زمنيا لإصلاحات ملموسة، بحيث يمكن قياس معدل التقدم، ومدى توافر إرادة للإصلاح.

5- الالتزام بتقاليد ومعايير الأمم المتحدة في التعامل مع المنظمات غير الحكومية، وعدم التجاوب مع مطالب الحكومات العربية بقصر التعامل على المنظمات المسجلة وفقا لقوانين القرون الوسطى السائدة في أغلبية الدول العربية، إلى أن يتم تكييف هذه القوانين مع المعايير الدولية.

6- الالتزام بتقاليد ومعايير الأمم المتحدة في تنظيم المؤتمرات الدولية، فيما يتعلق بالتعامل مع المنظمات غير الحكومية، والتي لا تسمح للحكومات بالتدخل في الاجتماعات التحضيرية لهذه المؤتمرات.

7- الحصول على التزام مسبق من الحكومات العربية بعدم التحرش الإداري أو الأمني بمنظمات ووفود المجتمع المدني المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تعقد في العالم العربي، أو نقل هذه الاجتماعات إلى دول أخرى في حالة عدم تقديم هذا التعهد.

المصــــادر

* ينطلق هذا الإعلان والتوصيات والمقترحات المتضمنة فيه من المداولات التي جرت خلال المنتدى المدني الموازي للاجتماع الثاني الموازي للقمة العربية (الرباط: 17- 19 فبراير 2006)، والعمل التراكمي لمنظمات المجتمع المدني خلال نحو عقد من الزمان، وبشكل خاص الوثائق التالية:

- إعلان الدار البيضاء، الصادر عن المؤتمر الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، أبريل 1999.
- مذكرة مقدمة من 36 من منظمات حقوق الإنسان إلى جامعة الدول العربية فى ديسمبر 2003 حول تحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان.
- توصيات وثيقة "الاستقلال الثانى" الصادرة عن المنتدى المدنى العربى الأول الموازى للقمة العربية والذى عقد فى بيروت فى مارس 2004 نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الدفاع عن الحقوق والحريات (عدل) والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان وبالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وبمشاركة 52 منظمة غير حكومية من 13 دولة عربية. وقد تم تقديم تلك التوصيات للملوك والرؤساء العرب، للمطالبة بالسماح للمجتمع المدنى بحضور اجتماعاتها بصفة مراقب، ولكن لم يستجب لها.
- بيان صادر عن 34 منظمة غير حكومية حول نتائج القمة العربية بتاريخ 26 مايو 2004.
- التقرير الختامى للمؤتمر الإقليمي "أولويات وآليات الإصلاح" الذى عقد فى القاهرة فى يوليو 2004 الذى نظمه كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومجلة السياسة الدولية بمشاركة 15 دولة عربية.
- بيان موقف كل من الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الصادر فى 23 يونيو 2004، حول المبادرات الدولية للإصلاح فى العالم العربى بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد الأوروبى-الولايات المتحدة الأمريكية.
- مذكرة مشتركة من 31 منظمة حقوقية تطالب بحماية المدنيين ومحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور الصادر فى 16 سبتمبر 2004.
- إعلان الرباط "بيان مؤتمر المنتدى المدني الأول الموازي إلى "المنتدى من أجل المستقبل، 8- 9 ديسمبر 2004.
- توصيات مؤتمري الدوحة وعمان الموازيين لمنتدى المستقبل 2006.

بيان منظمات المجتمع المدني بخصوص المفاوضات الأوروبية-المصرية في سبتمبر وديسمبر 2005 ويناير 2006.

كارثة حقوق الإنسان في سوريا

بيان صادر عن المنتدى المدني الموازي للقمة العربية

إن المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية إذ ينظر بعين القلق للتدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا ومصادرة حرية التعبير، والتي ليس آخرها إغلاق منتدى الأتاسي وعودة سياسة الاعتقال التعسفي والمحاكمات الاستثنائية، يؤكد أن مسار الإصلاح والتغيير في سوريا يتوقف على قضايا ملحة وأولية أهمها:

١- إطلاق سراح كافة معتقلي الرأي والضمير ووقف كافة أشكال الاعتقال التعسفي.

٢- إنهاء حالة الطوارئ السارية منذ ٤٣ عاما (في ١٩٦٣) وإلغاء كافة القوانين والتشريعات الاستثنائية والمحاكم المنبثقة عنها، كمحكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية والميدانية.

٣- تحرير الإعلام من سيطرة الدولة، وتعديل قانون المطبوعات بما يكفل قيام صحافة حرة ومستقلة.

٤- إلغاء القانون رقم ٤٩ الخاص بالحكم بالإعدام على كل منتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين.

٥- تصفية ملف المفقودين والمحرومين من الجنسية، والمنفيين والمجردين من الحقوق المدنية والسياسية.

٦- إطلاق الحريات العامة وإصدار قوانين عصرية للأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية، تتيح المشاركة لكافة أطياف المجتمع السوري.

٧- تعديل الدستور بما يكفل التعددية الحقيقية والتداول السلمي على السلطة، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشفافة.

كارثة المجتمع المدني في تونس

بيان صادر عن المنتدى المدني الموازي للقمة العربية

إن المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية وبعد اطلاعه على ما تشنه الحكومة التونسية من هجمات منظمة يومية وأمنية وإدارية وقضائية على منظمات المجتمع المدني وخاصة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنعها من عقد مؤتمرها، وتوظيفها القضاء من أجل ذلك، ومنع فروعها من النشاط، يطالب المنتدى الحكومة التونسية باحترام استقلالية جمعيات المجتمع المدني، وتمكين الرابطة التونسية لحقوق الإنسان من حرية النشاط وعقد مؤتمرها العام، ورفع الحصار عن مقارها في المدن التونسية، واحترام استقلال القضاة والتوقف عن استعماله ضد نشطاء ومنظمات المجتمع المدني.

الإصلاح السياسي والاجتماعي في السعودية
بيان صادر عن المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية

يطالب المنتدى المدني المملكة العربية السعودية بأن تسرع في خطواتها الإصلاحية باتجاه المشاركة السياسية للمواطنين والمواطنات، والإصلاح الاقتصادي والتشريعي، ومحاربة الفساد المالي، وضمان إعطاء المرأة حقوقها المدنية، وفتح باب حرية التعبير والتجمع وممارسة حرية الاعتقاد. كما يطالبها بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، وعلى رأسها "اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

مناشدة إلى ملك البحرين
من المنتدى المدني الموازي للقمة العربية

الى صاحب الجلالة /

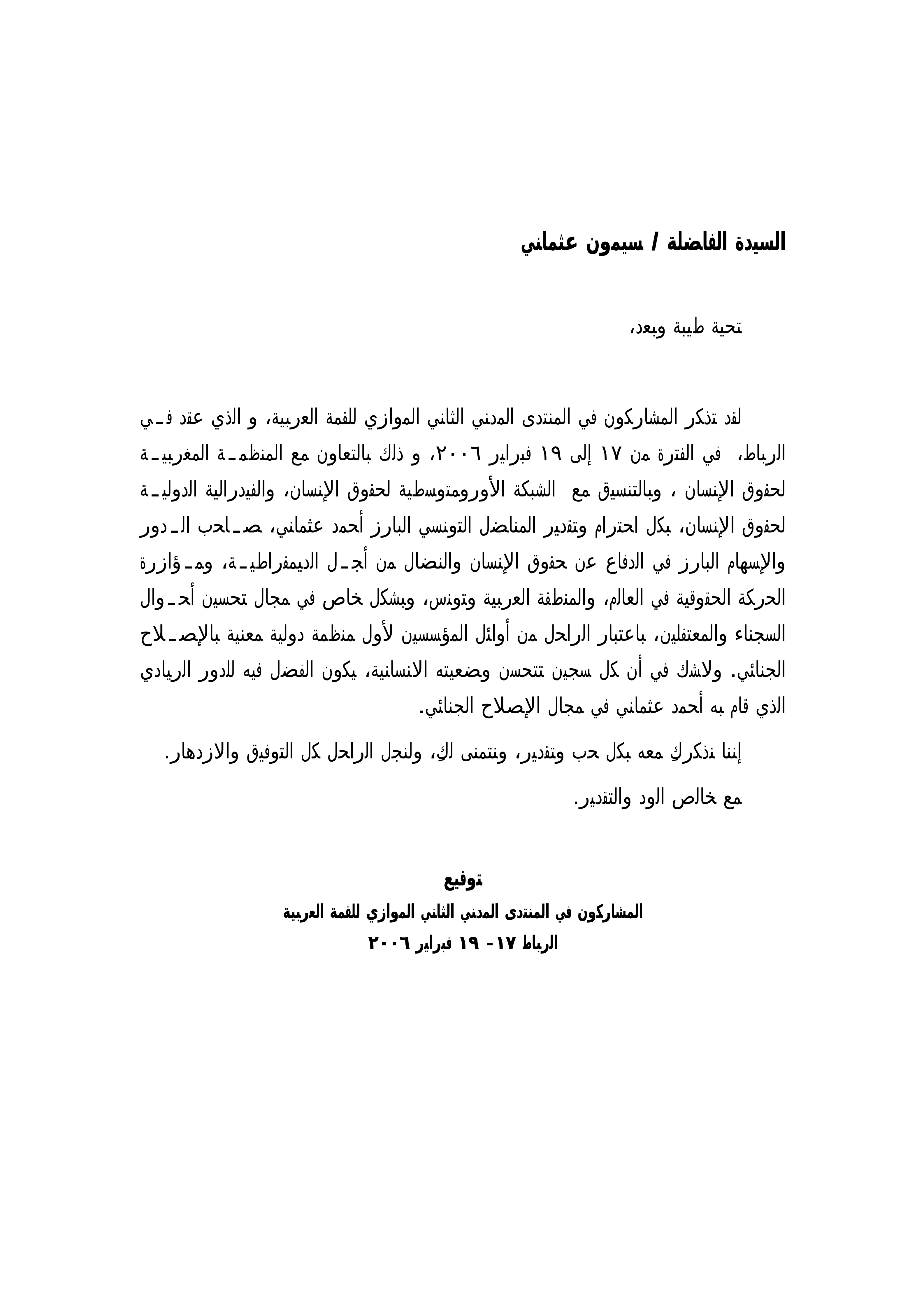
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

تحية طيبة، وبعد..

نحن المشاركون في فعاليات المنتدى المدني الموازي للقمة العربية، المنعقد في الرباط في الفترة من ١٧ إلى ١٩ فبراير ٢٠٠٦، نرفع لكم هذه المناشدة للتدخل لوقف سلسلة الاعتداءات والاعتقالات والمحاكمات بحق الناشطين في مركز البحرين لحقوق الإنسان واللجان الشعبية التي تتحرك سلميا في ملفات حقوق الإنسان وخصوصا المتعلقة بالعاطلين ومتدني الاجور والمتضررين في الحقبة السابقة من ضحايا التعذيب والعائدين من المنفى والمحرومين من الجنسية. وأن يتم إطلاق سراح المعتقلين، وأن تتعامل السلطات مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني بأسلوب الحوار والتعاون وتوفير الحماية والدعم بدلا من أساليب القسر والقمع واستخدام قوانين الحقبة الماضية المقيدة لحريات التجمع والتنظيم وحرية الصحافة والتعبير، والتي لا تتناسب مع حدوث الانفتاح والإصلاح.

وإننا إذ نشيد بالمشروع الإصلاحي الذي أعلنتم عنه عند توليكم للسلطة، فإن مبادرتكم بتفعيله بالتوافق مع قوى المجتمع المختلفة بشأن الإصلاح الدستوري لتحقيق نظام ديمقراطي يضمن التعددية السياسية وتداول السلطة وفصل السلطات واستقلالية القضاء، وإطلاق الحريات العامة، يمكن أن يضع البحرين في مقدمة الدول العربية ويجعلها نموذجا يحتذى به للاصلاحات في المنطقة.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.



السيدة الفاضلة / سيمون عثماني

تحية طيبة وبعد،

لقد تذكر المشاركون في المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية، و الذي عقد في الرباط، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ فبراير ٢٠٠٦، و ذلك بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، وبالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بكل احترام وتقدير المناضل التونسي البارز أحمد عثماني، صاحب الدور والإسهام البارز في الدفاع عن حقوق الإنسان والنضال من أجل الديمقراطية، ومؤازرة الحركة الحقوقية في العالم، والمنطقة العربية وتونس، وبشكل خاص في مجال تحسين أحوال السجناء والمعتقلين، باعتبار الراحل من أوائل المؤسسين لأول منظمة دولية معنية بالإصلاح الجنائي. ولاشك في أن كل سجين تتحسن وضعيته الانسانية، يكون الفضل فيه للدور الريادي الذي قام به أحمد عثماني في مجال الإصلاح الجنائي.

إننا نذكركِ معه بكل حب وتقدير، ونتمنى لكِ، ولنجل الراحل كل التوفيق والازدهار.

مع خالص الود والتقدير.

توقيع

المشاركون في المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية

الرباط ١٧- ١٩ فبراير ٢٠٠٦